

المحاسبة في قطاع البناء والأشغال العمومية بين النظام المحاسبي المالي ومعايير الإبلاغ المالي الدولية

1. مفهوم عقد المقاولة وعقود الأشغال العمومية (الصفقات العمومية):

باعتبار عقد المقاولة عقد طويل الأجل يتطلب مبالغ ضخمة عادة ما يتحول إلى صفقة عمومية، وعليه يتم

التطرق إلى مفهوم كل منهما كما يلي:

1. مفهوم عقد المقاولة: هناك عدة تعاريف جاء بها المشرع الجزائري وهي:

– القانون المدني: نصت المادة 549 منه على أن المقاولة عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين القانون أن

يصنع شيئا أو يؤدي عملا مقابل أجر يتعهد به المتعاقد 1 آخر (أمر رقم 58-75، 1975).

– القانون التجاري: يعتبر عمل المقاولة عملا تجاريا وهذا ما نصت عليه المادة 2 من القانون التجاري يعد

عملا تجاريا بحسب موضوعه كل مقاولة للبناء أو الحفر أو لتمهيد أراضي.

– قانون المالية: أعطى قانون المالية لعقود البناء اسم العقود طويلة الأجل حيث نصت المادة 1.133 من

النظام المحاسبي المالي على ما يلي: يتضمن عقد من العقود طويلة الأجل إنجاز سلعة، خدمة، مجموعة

سلع أو خدمات تقع تواريخ انطلاقها والانتهاؤها منها في سنوات مالية مختلفة ويمكن أن يتعلق 1 أمر بعقود

البناء وتقديم الخدمات أو عقود إصلاح حالة أصول أو بيئة (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية

الديمقراطية الشعبية، 2009، صفحة 18).

2. مفهوم عقد لإنشاء:

هو عقد متفاوض عنه بشكل خاص قصد إنشاء أصل أو مجموعة من أصول يمكن ان تكون مرتبطة فيما بينها

أو مستقلة من حيث التصميم، التكنولوجيا، الوظيفة، أهدافها واستعمالاتها (عمورة وقبايلي، 2015، صفحة

90).

3. مفهوم الصفقات العمومية:

يحدد المرسوم الرئاسي رقم 15/247 المؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1436 هـ موافق ل16 سبتمبر 2015 العلاقة

الرابطة بين المقاولين ومؤسسات 1 أشغال العمومية (الدولة) والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات

المرفق العام.

وقد عرف الصفقات العمومية في المادة الثانية منه على أنها عقود مكتوبة في مفهوم التشريع المعمول به ترم

بمقابل مع متعاملين اقتصاديين وفقا للشروط المنصوص عليها في هذا القانون لتلبية حاجات المصلحة المتعاقدة

في مجال 1 أشغال واللوازم والخدمات والدراسات (من المادة 02-26 من قانون الصفقات العمومية، 2015،

صفحة 3، 4).

2. محاسبة عقود البناء (لإنشاء) والأشغال العمومية

إن اختلاف طبيعة نشاطات بعض المؤسسات أو القطاعات قد تحتاج إلى متطلبات محاسبية تتماشى مع خصائص هذه القطاعات، فمشاريع السكن و البنى التحتية والأشغال العمومية تتم من خلال العقود طويلة الأجل لما لها من مميزات، وعليه تم تكوين محاسبة خاصة بهذا القطاع.

ا. مراحل ظهور المخطط المحاسبي لشركات البناء والأشغال العمومية:

نلخص هذه المراحل فيما يلي:

1. قبل 1988: تعدى الإصلاح المحاسبي جميع الجوانب بما فيها البناء والأشغال العمومية كانت تطبق لما جاء وفقا للمخطط المحاسبي الوطني PCN.

2. بعد 1988: ظهر في سنة 1988 إثر المرسوم 01-88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 ، إلا أن المخطط المحاسبي الوطني تغافل عن الفصل في بعض العمليات المهنية وكيفية معالجتها وتسجيلها في حين لم يظهر البعض إلا في الآونة الأخيرة مثل العمليات المنجزة في إطار عقود المناولة (عقود المقاوله من الباطن) البناءات المنجزة في إطار عقود استغلال الطويلة (عقود الامتياز) وبالتالي عدم القدرة على وضع نظام محاسبي ملائم لعقود الإنشاء.

من خلال سعي النظام المحاسبي المالي إلى تقديم معلومة موثوقة لمتخذي القرار أولى النظر لعقود البناء والأشغال العمومية حيث قام بتعريف عقد المقاوله في المادة 1.133 من الجريدة الرسمية المؤرخة في 25 مارس 2009 وأشار كذلك في المادتين 2.133 و 3.133 إلى طرق الحساب والتقييم والمتمثلتان في طريقة التقدم وطريقة الإتمام.

وعليه يمكن ذكر أهداف النظام المحاسبي لعقود البناء والأشغال العمومية فيما يلي:

- حصر إيرادات الشركة ومصروفاتها وأصولها والتزاماتها بصورة حقيقية؛
- استقلال كل عقد بتكاليفه ومعرفة النتيجة النهائية لتنفيذه؛
- تحديد تكلفة أجور المواد والتكاليف المتعلقة بالمقاوله المنجزة أو التي مازالت تحت التنفيذ؛
- تصميم دفاتر محاسبية ومستندات واستخدام برامج حاسوب معينة لتسهيل إعداد قوائم مالية متفق عليها لرسم سياسات مالية وإدارية؛
- تمكين الشركة من تحديد أرباحها الفعلية الخاضعة للضريبة؛
- تبيان علاقة الشركة المالية مع المقاولين من الباطن حتى تتناسب المدفوعات مع أعمال التي قاموا بتنفيذها.

ا. طرق القياس والتقييم المحاسبي لعقود البناء والأشغال العمومية

يمكن تحديد طرق القياس والتقييم لعقود البناء والأشغال العمومية من خلال المواد التالية:

1. المادة 1.112: والتي تنص على أن طريقة تقييم العناصر المقيدة في الحسابات تركز على اتفاقية التكاليف التاريخية، في حين يعتمد حسب بعض الشروط التي يحددها هذا التنظيم وبالنسبة إلى بعض العناصر لي مراجعة تجرى على ذلك التقييم بالاستناد إلى القيمة الحقيقية أو قيمة الإنجاز أو القيمة المحيئة.

2. المادة 4.112: والتي تحدد تكاليف عقد المقاوله كما يلي " تساوي تكلفة إنتاج سلعة أو خدمة ما، تكلفة شراء المواد المستهلكة والخدمات المستعملة لتحقيق هذا الإنتاج مضافا إليها التكاليف الأخرى الملزم بها خلال عمليات الإنتاج أي الأعباء المباشرة وغير المباشرة التي يمكن ربطها منطقيا بالسلعة أو الخدمة المنتجة، تستبعد الأعباء المرتبطة بالاستعمال غير الأمثل للقدرات الإنتاجية (نشاط أقل من القدرة الإنتاجية الحقيقية) عند تحديد تكلفة إنتاج أصل.

3. المادة 2.133: والتي تنص على تدرج في الحسابات 1 أعباء والمنتجات، التي تخص عملية تمت في إطار عقد طويل 1 أمد، حسب وتيرة تقدم العملية، عن طريق تحرير نتيجة محاسبية بالتتابع وبمقياس إنجاز العملية (إدراج الحسابات حسب طريقة التقدم).

4. المادة 3.133: وتنص على ما يلي إذا كان نظام معالجة الكيان أو طبيعة العقد لا يسمح بتطبيق طريقة الإدراج في الحسابات حسب التقدم أو كانت النتيجة النهائية للعقد لا يمكن تقديرها بصورة صادقة فإنه يكون من المقبول على سبيل التبسيط ألا يسجل كمنتجات إلا بمبلغ يعادل مبلغ 1 أعباء المثبتة التي يكون تحصيلها محتملا (إدراج في الحسابات حسب طريقة 1 إتمام).

من خلال المواد القانونية السابقة نستنتج أنه في شركات المقاولات يتم 1 اعتراف بالأصول وإدراجها في الميزانية بالتكلفة التاريخية أو القيمة العادلة، كما توجد طريقتين لتقييم الإيرادات والتكاليف، 1 أولى وهي طريقة التقدم التي تعتبر 1 أكثر معمول بها من خلالها تحدد نسبة التقدم في 1 لإنجاز وإصدار ووضعية 1 أشغال، الثانية وهي طريقة 1 لإتمام تلجأ إليها المنشأة إذا كان نظام معلوماتها لا يستطيع تقديم صورة صادقة حول النتيجة النهائية.

إذن فالطرق المحاسبية لإثبات عقود البناء والمقاولات تتلخص في طريقتين هما:

- طريقة نسبة التقدم في الإنجاز: وفقا لهذه الطريقة يتم حساب إيراد الفترة على أساس نسبة التكاليف ما تم إنجازه خلال الفترة إلى إجمالي التكاليف التقديرية اللازمة لإنجاز العقد.
- طريقة لإتمام: وفق هذه الطريقة فإن النتيجة المحاسبية المتأتية من عقد البناء لا تؤخذ بعين الاعتبار إلا عند التسليم النهائي أي تحويل الملكية للزبون.

النظام المحاسبي المالي قام بتحسين الممارسة المحاسبية في قطاع البناء والأشغال العمومية وزيادة فعالية التطبيق لهذا النظام من خلال التغيير في الثقافة المحاسبية الموجودة وتعدد الطرق المحاسبية المعتمدة في المعالجة المحاسبية لما لها من تأثيرات إيجابية على شركات البناء والأشغال العمومية وما تتميز به من تعقيدات تقنية وقانونية وجبائية.

3. مقارنة النظام المحاسبي المالي في مؤسسات البناء والأشغال العمومية الجزائرية مع معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS15 يتم توضيح هذه المقارنة في الجدول التالي:

جدول رقم (01): مقارنة النظام المحاسبي المالي في مؤسسات البناء والأشغال العمومية الجزائرية مع معيار الإبلاغ

المالي الدولي IFRS15

IFRS15	النظام المحاسبي المالي 53	البيان
<p>✓ الإيرادات: يتم الاعتراف بقيمة الإيراد حسب خمس خطوات:</p> <p>✓ تحديد العقد مع العملاء</p> <p>✓ تحديد التزامات الأداء في العقد.</p> <p>✓ تحديد سعرا لمعاملة.</p> <p>✓ تخصيص سعر الصفقة لالتزامات أداء.</p> <p>✓ الاعتراف بالإيراد عندما أو كما لو أن التزامات الأداء تم الاعتراف بها.</p> <p>✓ التكاليف: ميز المعيار التكاليف إلى:</p> <p>✓ تكاليف الحصول على العقد:</p> <p>يتم الاعتراف بالتكاليف كأصل إذا كان من المتوقع استردادها كما يمكن الاعتراف بالتكاليف كمصروف عندما يكون الأصل سيتم إطفاءه في مدة أقل من سنة.</p> <p>✓ تكاليف الوفاء بالعقد.</p> <p>✓ تكاليف الإطفاء والانخفاض.</p>	<p>الإيرادات: يتم قياس إيراد المشروع وفق طريقة التقدم في الإنجاز أو الطريقة المنتهية.</p> <p>التكاليف</p> <p>تقاس بتكلفة الإنتاج.</p>	<p>طرق تقييم وقياس الإيرادات والتكاليف</p>
<p>المعيار IFRS15 قدم تفاصيل دقيقة في الإفصاح عن مراحل الاعتراف بالإيراد وتحديد التكاليف المتعلقة بالعقد.</p>	<p>يتم الإفصاح عن الطرق المستخدمة في تحديد نسبة الإنجاز والتكاليف والإيرادات المرتبطة بكل</p>	<p>الإفصاح</p>

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

- عدم توافق في كيفية الاعتراف بالإيراد والتكاليف بين النظام المحاسبي المالي والمعيار IFRS15، حيث يتم الاعتراف بقيمة ال إيراد وفقا للمعيار الدولي من خلال خمس خطوات أما التكاليف فميزها من خلال ثلاث فئات مرتبطة بالعقد عند الحصول عليه وعند الوفاء بالعقد وفي حالة الإطفاء والانخفاض، أما بالنسبة للنظام المحاسبي المالي فيتم الاعتماد على طريقة التقدم في الإنجاز وطريقة التكاليف المنتهية كما نص عليها المعيار السابق الملغى لعقود الإنشاء IAS 11، كما تجدر الإشارة أن النظام المحاسبي المالي يفضل تطبيق طريقة نسبة إنجاز في إنجاز المشاريع.

- عدم توافق بين النظام المحاسبي المالي وIFRS15 في الاعتراف بالإيرادات والتكاليف لعدم مواكبة الجزائر للتغيرات الحاصلة في المعايير وعدم تطبيق ما نص عليه المعيار 5515 اعا بل يتوافق نسبيا مع المعيار الدولي 18511.

- بالنسبة للإفصاح المعيار 15 IFRS تم التطرق لتفاصيل أكثر مقارنة بالنظام المحاسبي المالي لعدم توفر الظروف الملائمة للحصول على المعلومة المحاسبية.

4. النظام المحاسبي لمؤسسات عقود المقاوله والأشغال العمومية (دراسة حالة شركة إنجاز لجميع الأشغال لولاية جيجل)

يتم عرض بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بمؤسسة إنجاز لجميع 1 أشغال ومقارنتها مع معيار الإبلاغ المالي الدولي-IFRS. 15

1. المعالجة المحاسبية في شركة إنجاز لجميع الأشغال لولاية جيجل:

نص النظام المحاسبي المالي على طريقتين للاعتراف بالإيرادات والتكاليف المتعلقة بالمشروع هما طريقة التقدم في 1 لإنجاز وطريقة 1 لإتمام، وعليه فإن شركة إنجاز تطبق طريقة التقدم في الالإنجاز، هذه الأخيرة تنص على إعداد ميزانية في N/12/31 لكل سنة، وفيما يلي يمكن إبراز أهم المعالجات المحاسبية التي تقوم بها شركة إنجاز في إنجاز مشاريعها:

1. الحصول على دفتر الشروط: لكي تتحصل المؤسسة على دفتر الشروط يجب أن يكون لديها سجل تجاري، وأن تحمل صفة المقاول بالإضافة إلى الخبرة المهنية، وعلى سبيل المثال فقد أرادت شركة إنجاز المشاركة في مناقصة من أجل الفوز بمهمة إنجاز مشروع معين، ومن أجل ذلك قامت بسحب دفتر الشروط من المصلحة المعنية، إذ يتضمن هذا الدفتر جميع المعلومات المتعلقة بالمشروع المراد إنجازه بالتفصيل، كما تحدد فيه الكميات المراد إنجازها خلال فترات زمنية معينة، وعليه ما على شركة إنجاز إلا أن تقوم بمأ هذا الدفتر بالأسعار التي تراها مناسبة (الكشف الكمي)، وسددت في مقابل الحصول على دفتر الشروط ما قيمته 5000 دج. وتم تسجيل هذه العملية كما يلي:

618009	التوثيق و المستجدات	5000	
530487	الصندوق	5000	

2. دفع كفالة المناقصة وكفالة حسن التنفيذ: تعتبر كفالة المناقصة وكفالة حسن التنفيذ إجباريتين، حيث تقدر الأولى ب 1% والثانية 5%، من القيمة 1 لإجمالية للمشروع، ويتم استرجاع كفالة المناقصة في حالتين، 1 أولى وهي عدم الفوز في المناقصة، الثانية بعد دفع كفالة حسن التنفيذ أما كفالة حسن التنفيذ فيتم استرجاعها بعد التسليم النهائي للمشروع خال من العيوب، مثلا قامت شركة إنجاز بالمشاركة في مناقصة تتضمن مشروع بمبلغ 678.853.001,18 دج، فترتب عليها دفع كفالة المناقصة بقيمة 1% من قيمة المشروع (تدفع المؤسسة هذه القيمة عند المشاركة في المناقصة)، وعندما فازت بهذه

المناقصة وبالتحديد عند فوترة وضعية الأشغال 1 أولى دفعت كفالة حسن التنفيذ بقيمة 5% من قيمة المشروع (عدم دفع هذه الكفالة يترتب عليه فقدان الحق في الحصول على إيرادات المشروع)

– كفالة المناقصة = $0,1 \times 678.853.001,18 = 67.885.300,118$

– كفالة حسن التنفيذ = $0,15 \times 678.853.001,18 = 97.327.950,177$

– وتم تسجيل هذه العملية كما يلي:

2750065		الودائع والكفالات المدفوعة	67.885.300,118
512485	البنك	67.885.300,118	
275007		الودائع والكفالات المدفوعة	97.327.950,177
512485	البنك	97.327.950,177	

3. التسجيل التسبيقات: الحصول على التسبيقات اختياري بالنسبة للمؤسسة المسؤولة عن تنفيذ المشروع، بمعنى إذا كانت للمؤسسة قدرة مالية تستطيع الانطلاق في الأشغال دون طلب تسبيقات والعكس صحيح.

تحصلت شركة إنجاز على مشروع قيمته الإجمالية 678.853.001,18 دج، وبعدها قامت بمجموعة من بالإجراءات اللازمة من أجل الحصول على التسبيق الجزافي، وبعد إتمام هذه الإجراءات قام صاحب المشروع بدفع قيمة التسبيق الجزافي والمقدرة ب 15% من القيمة لإجمالية للمشروع من أجل تسهيل عملية انطلاق الأشغال.

– قيمة التسبيق الجزافي = القيمة إجمالية للمشروع $\times 15\%$

– قيمة التسبيق الجزافي = $0,15 \times 678.853.001,18 = 101.827.950,17$ دج.

وتم تسجيل هذه العملية كما يلي:

512485		البنك	101.827.950,17
419001	تسبيقات مستلمة	101.827.950,17	

ملاحظات:

– إن عملية التسجيل المحاسبي للتسبيقات في شركة إنجاز نفسها عملية التسجيل في المؤسسات الاقتصادية أخرى.

– يوجد نوعين من التسبيقات تسبيق جزافي مقدر ب 15% كحد أقصى من القيمة لإجمالية 1 أولية للمشروع، و تسبيق على التموين حيث يشترط ألا يتعدى مجموع نسبتها 50% نفسها التي نص عليها قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

– استرجاع التسبيق يكون باقتطاع نسبة من قيمة وضعيات 1 أشغال.

4. المقاوله من الباطن: قامت شركة إنجاز بالتعاقد مع مقاول من الباطن (SARL ALL STORES) من أجل تركيب PVC ال خاصة بمشروع (175 LOGEMENTS CONSTANTINE) وبتاريخ 01/02/2017 تحصلت

على فاتورة وضعية الأشغال.

مبلغ الوضعية الخام = المبلغ الإجمالي للأشغال المنجزة + التسبيق الجزافي - مبلغ الأشغال المنجزة سابقا + التسبيق الجزافي .

مبلغ الوضعية الخام = (10.000.000 + 14.484.322,50) - (10.000.000 + 10.372.366)

مبلغ الوضعية الخام = 4.11.956,50 دج.

مبلغ الوضعية المستحق الدفع = مبلغ الوضعية الخام — خصم الضمان.

خصم الضمان = مبلغ الوضعية الخام $\times 0,05 = 205.597,83 \times 5\% = 10.279,87$ دج.

مبلغ الوضعية المستحق الدفع = 205.59783 - 4.111.956,50 = 3.906.358,68 دج.

مبلغ الوضعية الخام خارج الرسم = مبلغ الوضعية الخام متضمن الرسم $\div 1,09$

مبلغ الوضعية الخام خارج الرسم = 3772437,156 $\div 109 = 3.414.162,53$ دج.

وتم تسجيل هذه العملية كما يلي:

	3772437,156	التقاoul العام		611623
	339519,34404	TVA القابل للاسترجاع		442573
3.906.358,68		موردو المخزونات	4011562	
205,59783		موردو التثبيات	404524	

5. شراء العتاد: بتاريخ 04/11/2020 قامت شركة إنجاز بشراء مضختين للمياه،

حيث كان السعر الوحدوي للمضخة الواحدة يقدر 246.250 دج، وبالتالي فالمبلغ الإجمالي يساوي 492.500 دج.

الرسم على القيمة المضافة = المبلغ الإجمالي خارج الرسم $\times 19\% = 93.575 = 0,19 \times 492.500$

المبلغ 1 إجمالي متضمن الرسم = 492.500 ب 93.575 = 586.075 دج

وتم تسجيل هذه العملية كما يلي:

	492.500	الألات ومعدات صناعية		215243
	93.575	TVA القابل للاسترجاع		442657
586.075		موردو التثبيات	404522	
	586.075	موردو التثبيات		404522
586.075		البنك	512458	

6. شراء المواد أولية: بتاريخ 11/05/2020 تم شراء FAIENCE بمبلغ 1.512.103,12 دج خارج الرسوم، حيث

نسبة الرسم على القيمة المضافة 19%

الرسم على القيمة المضافة = ثمن الشراء خارج الرسم $\times 19\%$

الرسم على القيمة المضافة = 287299,5928 = 0,19 $\times 1.512.103,12$

وتم تسجيل هذه العملية كما يلي:

	1.512.103,12	مواد أولية مخزنة		381000
	287299,5928	TVA القابل للاسترجاع		442673
1799402,712		موردو المخزونات والخدمات	401530	
	1.512.103,12	مواد أولية		319900
1.512.103,12		مواد أولية مخزنة	381000	
	1799402,712	موردو المخزونات والخدمات		401530
1799402,712		البنك	512485	

ملاحظة: التسجيل المحاسبي لعملية شراء المواد الأولية نفس التسجيل المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الأخرى.

7. تسديد أجور العمال: كل شهر تقوم شركة إنجاز بإعداد كشف أجور كل العمال من أجل صب

مستحققاتهم في الحسابات البنكية، نأخذ مثلا كشف أجر أحد العامل والذي يتضمن مايلي: الأجر

القاعدي = 17.500 دج، التسوية- 2.69,57 دج، تعويضات عن الضرر = 1.243,86 دج، علاوة السلة =

3.300,00 دج، علاوة النقل = 1.650,00 دج، علاوة التنقل- 5.476,46 دج. I.P.S.U. = 500 دج.

اشتراكات الضمان الاجتماعي = (الأجر القاعدي + التسوية + تعويضات عن الضرر) X 9%

اشتراكات الضمان الاجتماعي = (1.243,86 + 269,57 + 17.500) X 9% = 1.711,20

اشتراكات الصندوق الجهوي للعطل السنوية = الدخل الخاضع لاشتراكات الضمان الاجتماعي 0,375x

اشتراكات الصندوق الجهوي للعطل السنوية = 19.013,43 = 0,375 x 1.711,20

الدخل الخاضع للضريبة = الدخل الخاضع لاشتراكات الضمان الاجتماعي — اشتراكات الضمان الاجتماعي + علاوة السلة + علاوة النقل.

الدخل الخاضع للضريبة = 19.013,43 - 1.711,20 + 3.300 + 1.650 = 22.252,23 دج

مبلغ الضريبة يتم تحديده أوتوماتيكيا عن طريق البرنامج الحاسبي حسب الدخل الخاضع لكل عامل.

ال أجور المستحقة = 1 لأجر القاعدي + مجموع العلاوات والتعويضات - مجموع اشتراكات الضمان الاجتماعي-

الضريبة على الدخل الإجمالي

ال أجور المستحقة = 17.500 + 12.439,89 - 1.782,5 - 1.450 = 26.707,39

وتم تسجيل هذه العملية كما يلي:

♦. التسجيل المحاسبي لكشف الراتب للعميل

	17.500	الأجر القاعدي		630000
	26957	التسوية		630001
	1243,86	تعويضات عن الضرر		630002
	3300	علاوة السلة		630003
	1.650	علاوة النقل		630004
	5476.46	علاوة التنقل		630005
	500	I.P.S.U		630006
	1.711,20	اشتراكات الضمان اجتماعي	431545	
	71,30	اشتراكات الصندوق الجهوي للعطل	432878	
	1.450	الضريبة على الدخل الإجمالي	447543	
	26.707,39	أجور مستحقة	421503	

❖ تسجيل قيد تسديد اشتراكات الضمان 1 اجتماعي واشتراكات الصندوق الجهوي للعطل السنوية بالنسبة لرب العمل:

	2.197.427,25	الاشتراكات المدفوعة للهيئات الاجتماعية		635000
2.197.427,25		اشتراكات الضمان اجتماعي	431508	
	805.099,98	الاشتراكات المدفوعة للهيئات الاجتماعية		635100
805.099,98		الاجتماعية اشتراكات الصندوق الجهوي للعطل	432508	

ملاحظة: التسجيل المحاسبي للأجور نفس التسجيل المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الأخرى.

8. تسجيل وضعية 1 لإنجاز: كل شهر يتم إعداد فاتورة وضعية الإنجاز تأخذ مثالين عن وضعيتين لشهرين متتاليين:

❖ وضعية لأشغال رقم 1: وضعية أشغال تتضمن المبلغ لإجمالي للأشغال المنجزة المقدر بـ 204.073.498,95 دج ومبلغ الأشغال التي تم إنجازها سابقا والمقدر بـ 195.008.483,89 دج.

مبلغ الوضعية = المبلغ 1 لإجمالي للأشغال المنجزة - مبلغ 1 أشغال المنجزة سابقا

مبلغ الوضعية = 195.008.483,89 - 204.073.498,95 = 9.065.015,06 دج

حيث أن المبلغ 1 لإجمالي للأشغال المنجزة = الكميات المنجزة X السعر

ملاحظة: السعر محدد في دفتر الشروط لا يمكن اطلاق عليه نظرا لعنصر السرية في الشركة.

يتم تسجيل مبلغ الوضعية بالمبلغ خارج الرسوم HT، ويتم حسابه كما يلي:

مبلغ الوضعية خارج الرسم = مبلغ الوضعية متضمن الرسم / 1,19

مبلغ الوضعية خارج الرسم = 9.065.015,06 / 1,19 - 7617659,7143

	9.065.015.06	الزبائن		41512
7617659,714		مبيعات 1 أشغال	704710	
1447355.3457		TVA القابل للتحويل	445441	

❖ وضعية لأشغال رقم 2: وضعية الأشغال تتضمن المبلغ لإجمالي للأشغال المنجزة المقدر ب

213.460.642,29 دج ومبلغ الـ أشغال التي تم إنجازها سابقا والمقدر ب 201.796.240,59 دج

مبلغ الوضعية = المبلغ لإجمالي للأشغال المنجزة - مبلغ 1 أشغال المنجزة سابقا

مبلغ الوضعية = 213.460.642,29 - 201.796.240,59 = 11.664.401,70

يتم تسجيل مبلغ الوضعية بالمبلغ خارج الرسوم HT، ويتم حسابه كما يلي: مبلغ الوضعية خارج الرسم = مبلغ

الوضعية متضمن الرسم / 1,19 = 11.664.401,70 / 1,19 = 9802018,2353

	11664401.70	الزبائن		34151
9802018.2353		مبيعات 1 أشغال	170471	
1862383.464		TVA القابل للتحويل	445441	

ملاحظة: هذا ما يميز شركات المقاوله والأشغال العمومية إذ أن التسجيل والاعتراف بإيراداتها يكون من خلال هذه

الوضعيات التي تفوتها.

9. الأشغال المنجزة: عندما يصل مستوى الإنجاز مرحلة معينة، يقوم مكتب الدراسات بمنح الإذن

للمؤسسة المكلفة بالمشروع بإصدار وضعية أسغال تتضمن تفاصيل 1 أشغال المنجزة مقدرة ماليا، وتعتبر

الوثيقة بمثابة اعتراف بتحقيق رقم 1 أعمال ويتم دفع الرسم على القيمة المضافة عند تحصيل رقم

1 أعمال، مثلا تم انجاز نسبة 55 من المشروع الذي يقدر ب 600.000.000 دج. ويتم تسجيله محاسبيا

وفقا للقيود التالي:

أولا يجب حساب قيمة ما تم أنجازه خارج الرسم أي قيمة وضعية الانجاز:

قيمة الوضعية متضمن الرسم = قيمة المشروع X نسبة انجاز

قيمة الوضعية متضمن الرسم - 330.000.000 = 55% X 600.000.000

قيمة الوضعية خارج الرسم = 330.000.000 ب 1,19 = 277.310.924,37

مبلغ اقتطاع الضمان = 5% X 330.000.000 = 16.500.000

	33.500.000	حقوق جاري إنجازها		41700
	10500.00	ضمان نهائي		41710
277.30.92437		أشغال منجزة	40711	
52689075.63		لرسم على القيمة المضافة	445441	

10. قبض الأموال: يقوم صاحب المشروع بتسديد قيمة وضعية 1 لأشغال للمؤسسة المكلفة بالإنجاز بالإنجاز عادة تكون عن طريق البنك ويتم تحويل مبلغ الوضعية إلى حساب للمؤسسة المكلفة بالإنجاز ويتم التسجيل محاسبيا وفقا للقيود التالي:

	33.500.000	البنك		512
33500.000		حقوق جاري إنجازها	41700	

11. الأشغال قيد التنفيذ: في نهاية السنة تتحمل المؤسسة مصاريف 1 لأشغال المنجزة وهذه الأخيرة لم تصل إلى المرحلة المحددة من 1 لإنجاز حيث يتم إصدار وضعية 1 لأشغال لمطالبة صاحب المشروع بتسديدها وتعتبر 1 أشغال بمثابة رقم 1 أعمال المنجز ويسمى بأشغال قيد التنفيذ ويتم تقييمها من طرف مكتب الدراسات المكلف بمتابعة تنفيذ المشروع، ويكون التسجيل المحاسبي كالتالي:

	456876890.78	أشغال الجاري إنجازها		33500
456876890.78		أشغال قيد التنفيذ	72350	